

سيادة الدول في عصر التنظيم الدولي وتطور مفهوم حقوق الإنسان

إعداد: الدكتور / حسام محمد هاشم زريقة | الجمهورية اللبنانية

قانون عام / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: miniehss@mehe.school | <https://orcid.org/0009-0002-0360-7126>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.5>

إشراف: البرفيسور / خالد خضر الخير / الجامعة اللبنانية | الجمهورية اللبنانية

تاريخ النشر: 2025/4/15	تاريخ القبول: 2025/4/2	تاريخ الاستلام: 2025/3/25
------------------------	------------------------	---------------------------

للاقتباس: زريقة، حسام محمد هاشم، سيادة الدول في عصر التنظيم الدولي وتطور مفهوم حقوق الإنسان، إشراف أ.د. خالد خضر الخير، المجلد السادس، العدد 16، السنة الثانية، 2025، ص-ص 123-138. <https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.5>

ملخص

لا شك في أن السيادة مطلب أساسي لا غنى عنه لكل دولة في العالم، لكن نشوء المنظمات الدولية، وزيادة الاهتمام بمبدأ حقوق الإنسان، زاد في تأثير التنظيم الدولي على سيادة الدول، سواء في ذلك المنظمات غير الحكومية، والممارسات متعددة الجنسيات، ما يطرح مشكلة أمام بعض الدول في المحافظة على سيادتها كاملة، في وجود هذه التحديات الجديدة. نتناول في هذا البحث تطور مفهوم السيادة من جهة، وتطور طرق انتهاك هذه السيادة من جهة أخرى، وهل يحق للقانون الدولي اختراق سيادة الدول تحت أي مسمى كان، وإلى أي حد يمكن للدول (الضعيفة) أن تحتفظ بسيادتها على الرغم من كل الضغوط الدولية القاسية، بسبب تدخل تلك المنظمات الدولية، بسبب وبدون سبب واضح، خاصة في ظل الحاجة المالية لبعض الدول. وهنا قد يقوم صندوق النقد الدولي بفرض شروط اقتصادية صارمة، بل ربما يفرض شروطاً سياسية تتعلق بالتوجه المحلي للدول، ومن يجب أن تحالف ومن يجب أن تعادي، وكل ذلك له تأثيره السلبي على مبدأ السيادة المحلية لكل دولة تتعرض لمثل هذه الأوامر، والمنظمات غير الحكومية لم تقصر في ضغطها على بعض الحكومات لتبني سياسات تحترم حقوق الإنسان، حتى لو خالفت تقاليداً محلية. واستناداً إلى كل ذلك، يبدو أن التوازن ما بين السيادة، وضمان حقوق الإنسان، وخصوصية الإنسان في ظل الهجمات الإلكترونية الشرسة المتتالية، في منظر البراءة، بالعديد من تطبيقات ومواقع، قد تنقل كل الخصوصيات بلا استثناء إلى أطراف دولية، بدون أن نشعر بذلك، وكل ذلك يؤكد مدى صعوبة المحافظة الفعلية على السيادة الدولية، على الرغم من مناداة الحضارة الإنسانية بالحرية وبالسيادة. **الكلمات المفتاحية:** السيادة، التنظيم الدولي، حقوق الإنسان، المنظمات الدولية، القانون الدولي.

State Sovereignty in the Era of International Organization and the Development of the Concept of Human Rights

Author: Hussam zraika

Public Law / Islamic University of Lebanon

E-mail: miniehss@mehe.school | <https://orcid.org/0009-0002-0360-7126>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.5>

Superviser: Prof. Dr. / Khaled Khoder Al Kheir / Lebanese University

Received : 25/3/2025

Accepted : 2/4/2025

Published : 15/4/2025

Cite this article as: JAWAD, Hussein Mohamad, State Sovereignty in the Era of International Organization and the Development of the Concept of Human Rights; Superviser Prof. Dr. Ali Ahmed Khalifa, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 6, issue 16, 2025, pp. 123-138. <https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.5>

Abstract

Undoubtedly, sovereignty remains an essential and indispensable requirement for every state. However, the proliferation of international organizations and the growing interest in the principle of human rights have increased the influence of these entities on state sovereignty, including non-governmental organizations and multinational entities. This poses a challenge for some states seeking to maintain their full sovereignty amidst these evolving pressures.

This research examines the evolution of the concept of sovereignty and the methods used to violate it. We explore whether international law grants the right to infringe upon state sovereignty under any pretext and to what extent vulnerable states can maintain their sovereignty despite harsh international pressures. These pressures often originate from international organizations, sometimes without clear justification, especially in light of the financial needs of certain states. For instance, the International Monetary Fund may impose strict economic conditions or even political requirements related to a country's domestic orientation and alliances. These conditions can contradict the will of the affected governments, yet they must comply.

Additionally, non-governmental organizations exert pressure on some governments to adopt policies that align with human rights principles, even when these policies contradict local traditions.

Consequently, it appears that maintaining a balance between sovereignty, human rights, and privacy is increasingly difficult. The rise of cyberattacks and seemingly harmless applications and websites may lead to the unintentional transfer of personal data to international parties, compromising privacy without individuals realizing it. This highlights the persistent challenge of preserving national sovereignty in an era of globalization, despite civilization's continuous call for freedom and independence.

Keywords: Sovereignty, International organizations, Human rights, International law.

المقدمة

تعدُّ السيادة المحلية لكل دولة على حدودها البرية والبحرية والجوية Domestic Sovereignty مرادفًا لاسم الدولة نفسها، لكن في العصر الراهن، تتعرض هذه السيادة إلى الكثير من التحديات الفاسية التي قد يكون التغلب عليها صعبًا إلى حدِّ كبير، فالدول لم تعد منعزلة، بعضها عن بعض، بات لدى الكثير منها هواجس مشتركة، واتفاقيات دولية والتزامات، ربما لا يمكنها التوصل منها بسهولة.

ترتبط دراسة السيادة الوطنية بفهم التحديات التي تفرضها الالتزامات الدولية (International Commitments) والمنظمات الدولية (International Organizations)، وللضغوط الخارجية، من تأثيرات حادة قوية، ما يستدعي البحث عن كيفية تحقيق الدول موازنتها ما بين التزاماتها الدولية، وحماية حقوق الإنسان بما لا يتنافى مع تقاليدها، وحماية سيادتها من الانتهاكات تحت مسميات الحرية والعدالة.

ومن المعلوم أن المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، لها تأثير كبير على سيادة الدول، فهذه الكيانات تقوم بدور كبير في صياغة السياسات العالمية، بل في صياغة توجهات المجتمعات على تنوعها، ورسم أسلوب حياة الناس فيها، ولو أنها تمادت في هذه الخطوة، فلن يكون من الهين على أية دولة مواجهتها، خاصة الدول المدينة المنهارة اقتصاديًا.

أسباب الاختيار

يمكن أن نفضل أسباب اختيار هذا البحث، في بعض الأفكار الأساسية الآتية:

- تحليل تطور حقوق الإنسان، المندرج وفق مبدأ Human Rights Development وتأثير هذا التطور على السيادة الوطنية.
- دراسة التناقض في موقف بعض الدول، في مسارعتهما للالتزام بكل القرارات الدولية، ورفضها بعد ذلك لما تسميه بالتدخل في شؤونها الداخلية.
- محاولة تحديد كيف يمكن تحقيق التوازن ما بين حقوق الإنسان، والسيادة المحلية للدولة - Bal-ance Between Human Rights and State Sovereignty، وهو التحدي الأكبر في هذا الصدد.

الإشكاليات

- هل تستطيع الدول الضعيفة اقتصاديًا، أن تحافظ على سيادتها، في ظل أيديولوجية هذا العصر؟
- هل تتأثر سيادة الدول بالتحويلات العالمية الحديثة تأثرًا يكاد ينفي سيادتها بالكامل؟
- هل تستطيع الشركات متعددة الجنسيات - Multinational Corporations - MNCs تحدي سيادة الدول فعلاً؟

- هل تُضعف التحولات العالمية الحديثة Global Modern Transformations سيادة الوطنية بالكامل؟

الفرضيات

- لا تسعى الدول الناهضة بالمجتمع الدولي سلب سيادة الدول الأخرى بالكامل، إنما تريد التدخل في شؤونها المحلية والاجتماعية، تحت مسميات عديدة؛ لذا يمكن للدول الضعيفة اقتصاديًا، أن تحافظ على سيادتها، وفق هذه التوجهات، ولو إلى حد ما.
- بالتالي، مهما تأثرت الدول بالتحولات العالمية الحديثة، يبقى لها وجودها وكيانها، وقوانينها الداخلية التي تصوغها بما يتناسب مع توجهاتها الخاصة.
- أما الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك المنظمات الدولية، فلها دورها في التخفيف من مبدأ السيادة المحلية بالفعل Domestic Sovereignty.
- يمكن للدول الضعيفة اقتصاديًا (Economically Vulnerable States) الحفاظ على سيادتها على الرغم من التدخلات الدولية.

مناهج البحث

نركز في هذا البحث إلى كلّ من المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف الظواهر والعوامل المؤثرة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، وتأثير التنظيم الدولي، وتطور مفهوم حقوق الإنسان، على السيادة الوطنية، والمنهج المقارن؛ لمقارنة تأثيرات التنظيم الدولي وحقوق الإنسان على سيادة الدول في سياقات وأمثلة مختلفة، وتحديد الفروقات والتشابهات بين الدول في مواجهة التحديات الدولية.

المبحث الأول: تطور مبدأ السيادة

لم يكن مصطلح السيادة حادثاً بفعل السنوات الأخيرة وتطور الحياة وانفتاح الدول على بعضها، فمنذ العصور القديمة، سعت الدول إلى تأكيد مفهوم سيادتها الكاملة على أراضيها وشعوبها، وتطور هذا المفهوم مع الزمن بالتدريج، ونستشهد على ذلك بمعاهدة وستفاليا (1648م)، التي أكدت مبدأ سيادة الدول، وعدم الحق لأي دولة في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى (Smith, 2020).

أما في عصرنا الراهن، فالسيادة باتت مفهوماً يتأثر ويتفاعل، وتتغير معالمه، تبعاً لتقدم مفهوم العولمة، وظهور المنظمات الدولية، وتداخل الاقتصادات الوطنية ببعضها، فباتت دول العالم في حركة مستمرة من التفاعل، والتأثر والتأثير، ويكاد يستحيل على إحداها أن تتحرك بمعزل عن التأثيرات الخارجية (شقيير، 2021)، وما جعل الدول تتفاعل مع بعضها أكثر، تطور التكنولوجيا والاتصالات، فصارت هذه الدول أكثر اعتماداً على بعضها (Johnson, 2018).

وكان للمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organiza- tions - NGOs)، دورها المؤثر في تحديد ملامح السياسات العالمية الحديثة، وذلك بتبنيها معايير حديثة لحقوق الإنسان، ولعدالة المجتمعات، وقد تسبب هذا الأمر في نوع من التأثير السلبي للدول على ممارسة سيادتها بحرية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، (Keo- hane, 2017)، فوجدت الدول نفسها أمام تحديات صعبة، بالأخص في التعامل مع منظمة العفو الدولية Amnesty International التي تؤدي دوراً كبيراً في مراقبة حقوق الإنسان وضغطها على الحكومات لتعديل سياساتها (موقع منظمة العفو الدولية، 2023).

وكذلك الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations - MNCs تتسبب في الكثير من التحديات للدول، في مبدأ السيادة الوطنية، فهذه الشركات تعتمد قوتها الاقتصادية الهائلة؛ لتؤثر على السياسات الاقتصادية، والحياة الاجتماعية في الدول (Dunning, 2019)، نستدل على ذلك بشركة Google التي لها تأثير لا يستهان به في الكثير من دول العالم، بفضل وجودها العالمي القوي، وتحكمها في المعلومات تحكماً تاماً (موقع جوجل، 2022).

في العصور الوسطى، ربما كانت السيادة كمفهوم لا تتخطى مبدأ تحكم الملك بشعبه وأرضه، وبروز طبقة نبلاء تتعالى على الشعوب، ثم لم يعد هذا المبدأ مقبولاً بأي حال من الأحوال، فمفهوم السيادة قد تغير تغيراً جذرياً؛ ليشمل سيادة الشعب People's Sovereignty إلى جانب سيادة الدولة، وسيادة الدولة مرتبطة بسيادة الدستور والقوانين Constitutional and Legal Sovereignty، ولعل أقوى مثال على ذلك، الثورة الفرنسية French Revolution التي قامت ضد سيادة الملك والنبلاء، مقدمة مبدأ أن السيادة لا تتبع إلا من إرادة الشعب وقوته (Anderson, 2022)، (غانم، 2018).

وبتقدم الزمان وتبدل أسس الحياة، تطور مفهوم السيادة بفعل التطورات الثقافية والاجتماعية المتعددة، فمع انتشار مبادئ الديمقراطية، والمناداة الدائمة بتحقيق حقوق الإنسان Human Rights، وقد أثر كل ذلك على ممارسة السيادة وأسسها، فالدول صارت ملزمة بتبني معايير حقوق الإنسان، وملزمة بالانفتاح السياسي على الدول الأخرى، وذلك جزء أساسي من سيادتها الحقيقية (Donnelly, 2019)، (الفقي، 2015).

أما التقدم التكنولوجي Technological Advancement، فقد كان له شأن كبير في تبدل مفهوم السيادة، فالخصوصية التي قد تتشدها بعض الدول لم تعد متحققة كما ينبغي، فتطور الاتصالات ووسائل التواصل، جعل المعلومات تتساب بسرعة فائقة، وبالتالي لم يعد هناك أسرار في أية دولة لتخبئها عن الدول الأخرى، وقد أثر ذلك على قدرة الدول على التحكم في معلوماتها وسياساتها الداخلية (Castells, 2018).

وكذلك المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة (United Nations UN)، لها الحق في فرض معاييرها السياسية، ومبادئها القانونية، التي تراها مناسبة، ليلتزم بها سائر الدول، ما يؤثر على السيادة الوطنية ويحد من حريتها (Keohane, 2017). والأمم المتحدة تمارس هذا الحق على نطاق واسع، بفرضها معايير حقوق الإنسان والتنمية المستدامة Sustainable Development التي يجب على الدول الامتثال لها (UN, 2021).

تلك المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، قد تزايدت أهميتها في تحديد السياسات العالمية، فأصبح تحقيق التوازن بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية تحدياً لا يستهان به للدول، ومن يستطيع أن يتحجج بالسيادة ليقف في وجه منظمة العفو الدولية، في مراقبتها حقوق الإنسان، وضغطها على أية حكومة تريد لتعدل سياساتها العامة؟ (موقع منظمة العفو الدولية، 2023).

وكذلك للمعاهدات الدولية International Treaties والاتفاقيات دور جوهري في الحد من السيادة الوطنية لبعض الدول، من ذلك بعض الاتفاقيات التجارية، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي تفرض شروطاً اقتصادية، وتجارية، على الدول الأعضاء، ما يحد من قدرتها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية التي تراها مناسبة لمصلحتها الخاصة (Kobrin, 2017).

والتحالفات العسكرية، عامل مؤثر بحق على السيادة الوطنية، من ذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يلزم الدول الأعضاء فيه بالتزامات دفاعية محددة، وهذا ينفي قدرتها على اتخاذ قرارات دفاعية مستقلة، خاصة بها (NATO, 2020)، هذا الحلف وما يشبهه من التحالفات، تحدّ قاسٍ للسيادة التقليدية، إذ يجب على الدول الأعضاء الامتثال للالتزامات المشتركة.

وللاتفاقيات الخاصة بالبيئة دورها في الحد من السيادة الوطنية أحياناً، من ذلك اتفاقية باريس للمناخ Paris Climate Agreement، تلزم الدول باتخاذ إجراءات كفيلة بتخفيف انبعاثات

الكربون، ومكافحة تغير المناخ، وهذه الالتزامات تؤثر حكماً على السياسات البيئية والاقتصادية للدول، ما يفرض تحديات على قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة (Paris Agreement, 2016).

ربما يندر في هذا الزمان أن نجد دولة لا تتبع الأمم المتحدة، وبالتالي قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي قرارات ملزمة للدول الأعضاء، لا اختيارية، ومن حق مجلس الأمن أن يتخذ تدابير، أو يفرض عقوبات، بما يؤثر على السيادة الوطنية لأية دولة (UN Security Council, 2021)، أما المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، فمن حقها أن تطلب أيًا كان للمثول أمامها لمحاكمته، حتى لو كان رئيس دولة، في حال ارتأت هذه المحكمة أنه قد ارتكب جرائم ضد الإنسانية، وفي هذه الحالة ينتفي مبدأ السيادة الوطنية المحلية انتفاء تاماً، لأن الدول ستعد مثل هذا الإجراء العنيف تدخلاً مباشراً ومزعجاً للغاية، في شؤونها الداخلية الخاصة (International Criminal Court, 2017)، (سعيد، 2019).

وربما كل ما سبق في كفة، والالتزامات الاقتصادية المالية الدولية في كفة، لما لها من تأثير كبير في اضطراب مفهوم السيادة الوطنية، فالدول المدينة للمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، قد تخضع لشروط اقتصادية، بل سياسية كذلك، تفرضها عليها الدول الدائنة، ما يؤثر على قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة خاصة بها (World Bank, 2020)، وبالتالي، تتسبب العقوبات الاقتصادية الدولية في الانتقاص من السيادة الوطنية، من ذلك العقوبات الاقتصادية الدولية على كوريا الشمالية، إيران وسوريا، قد أثرت تأثيراً كبيراً على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذه العقوبات أداة ضغط كبيرة في يد المنظمات الدولية؛ للضغط على الدول، وتوجيه سياساتها وفق ما يحلو لها (Hufbauer et al., 2007).

واستناداً إلى ما سبق، تواجه الدول تحديات كبيرة في الثبات على سيادتها المحلية، بسبب الضغوط الدولية، الاقتصادية والسياسية، من ذلك الأزمة المالية العالمية، 2008، التي أخضعت الدول المتأثرة بها مباشرة إلى تنفيذ توصيات المؤسسة المالية الدولية International Financial Institution، والسير وفق خطوات تقشفية حادة، وقد أثر ذلك على قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة (Stiglitz, 2010).

والتكتلات الإقليمية لها دورها في الحد من قوة السيادة الوطنية وتأثيرها، نستشهد على ذلك بالاتحاد الأوروبي، الذي يطلب من الدول الأعضاء، الخضوع لمجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات، المؤثرة على سياسات هذه الدول، الداخلية والخارجية (EU, 2021)، بكل ما يمكن أن تشتمل عليه، من اقتصاد، هجرة، بيئة، وحقوق الإنسان، ما يعني حكماً انتقاص سيادتها الوطنية.

ثم إن الانتقاص من السيادة لا يتوقف على العوامل الخارجية البحتة وحدها، فالمتغيرات الداخلية لها دورها السلبي في ذلك، الربيع العربي كم أثر على سيادة بعض الدول، بتدخلات دولية فرضت خريطة سياسية واجتماعية كبيرة وجديدة على دول الثورة (Lynch, 2013)، بينما الحروب الداخلية قد يكون تأثيرها أكبر بكثير، الحرب في سوريا مثلاً، استقطبت دولاً ومنظمات، يريد بعضها أن

يدعم طرفًا في الصراع، ويريد بعضها أن يدعم طرفًا آخر، ما جعل السيادة الوطنية في مهب الريح (Al Jazeera, 2020).

وبالحديث عن الحرب في سوريا، وانتقاص مبدأ السيادة الوطنية، فحتى هجرة اللاجئين السوريين، تسببت في أزمة سيادة للعديد من الدول التي استضافتهم، ووجدت نفسها أمام تحديات كبيرة في التعامل مع التدفقات الكبيرة منهم (UNHCR, 2019)، والتي فرضت ضغوطًا على الموارد والسياسات الداخلية للدول المستضيفة، وهذا قد أثر بالتالي على قدرة بعض الدول على المحافظة على سيادتها (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019)، وبعضهم خالف القوانين علنًا، وفتح مصلحة عمل خاصة به، ولم يكن أمام الدولة فعل أي شيء، بل إن عملهم ولو كان مخالفًا للقانون، وللسيادة المحلية للدولة، قد يكون أفضل بكثير من عدم وجوده لما لذلك من تداعيات سلبية خطيرة.

كذلك الهجمات الإلكترونية Cyber Attacks، ومشاكل الأمن السيبراني cybersecurity issues، مما يؤثر على السيادة الوطنية تأثيرًا كبيرًا، فالتكنولوجيا الرقمية لم تأت بالرخاء والتسلية فحسب، إنما جاءت بهجمات إلكترونية تهدف إلى ضرب البنية التحتية الحيوية، ومحاولة التعدي على المصارف، وسرقة داتا الاتصالات (Cybersecurity Ventures, 2022)، وكل هذا يؤدي إلى انتقاص شعور السيادة الوطنية، وربما طلب مساعدات تمثل تدخلًا مباشرًا من دول أخرى لمواجهة التكنولوجيا الرقمية بتكنولوجيا مماثلة لها، بهدف الحماية، للبيانات، وللمواطنين، من هذه التهديدات الخارجية، التي قد تكون مجهولة المصدر أحيانًا (World Economic Forum, 2022).

وحتى المواد الحيوية التي لا غنى عنها، مثل النفط بمشتقاته المتنوعة، فإن التغيرات المستمرة في أسعاره، تؤثر تأثيرًا مباشرًا على اقتصاد الدول المستهلكة، حتى لو بدون رغبتها، ما يتطلب منها أن تتبنى سياسات اقتصادية جديدة، تنسجم مع التغيرات العالمية، وبالتالي تضعف قدرتها على اتخاذ القرارات المستقلة بما يتعلق باقتصادها (OECD, 2021).

يبين لنا من كل تلك العوامل، كيف تتأثر السيادة الوطنية المحلية على الرغم من إرادتها، بالتغيرات الدولية في سياستها، والتغيرات التكنولوجية في اقتصادها، والتغيرات الاجتماعية في تغير نمط الحياة العامة، وتضطر بعض الدول إلى التكيف الدولي، وإلى طلب التعاون، لاسترداد سيادتها المحلية، وهذا بحد ذاته فيه نوع من انتقاص السيادة الاضطراري، وكذلك لا بد لأية دولة من تعديل نظام الحكم فيها، بما يضمن احترام حقوق الإنسان، فالحكومات لم يعد في إمكانها أن تتابع بقوة، بمعزل عن الضغوط الدولية والإقليمية، بالأخص من ناحية الحياة الاقتصادية (Held, 2019).

المبحث الثاني: مبدأ السيادة في القانون اللبناني والمعاهدات الدولية

تحديات السيادة في لبنان هي تحديات داخلية وخارجية، أما التحديات الداخلية فهي بنوية في الأساس، وأولها تتعلق بتأسيس الكيان اللبناني ومدى قابلية الشعب اللبناني لكي يكون دولة ذات سيادة، وما تفرع من هذه المشكلة من أزمات لبنانية متتالية، تمثلت في حروب ومعارك، جعلت القوى الفاعلة من دون الدولة أقوى في مراحل كثيرة من الدولة نفسها، وكان الحديث الذي يدور دائماً عما يسمى «غياب الدولة»، ونرى أن أحزاب الطوائف اللبنانية تشكل في معظم الأحيان هياكل مستقلة تقوم بتقديم الخدمات لجمهورها، وتحل في أماكن كثيرة مكان الأجهزة القضائية والأجهزة الأمنية، وتحترك وبالتحديد في أيام الحرب العنف دوناً عن أجهزة الدولة، مع التأكيد على تأثيرها داخل دوائر الدولة من الأجهزة القضائية والأمنية، وفي عملية صنع القرار السياسي والتشريعات في البرلمان اللبناني.

إن الدول كاملة السيادة تتمثل في الداخل بحكومة مختارة من قبل الشعب وبملاء إرادته، حيث تمسك زمام الأمور ويكون لها السلطة العليا والطاعة، في مقابل الحق بالأمن والعدالة والمساواة والنمو، وهذا هو أصل العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه هوبز روسو، أما في الخارج فتتمثل الدول تجاه الغير من خلال البعثات الدبلوماسية، لكن الوضع في لبنان وبالتحديد مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية دفع نحو طرح تساؤلات عديدة في خضم بحث بعض الميليشيات عن إضعاف دور الدولة لمصلحة الدولة، ولكن وعلى الرغم من الوقت الطويل الذي استغرقته الحرب الأهلية اللبنانية بين سنتي 1975 و1990، إلا أن الدولة بشكل عام حافظت على الشكل الخارجي لتمثيلها، وعلى مبدأ سيادتها الوطنية المحلية.

ونقدم في الآتي، أمثلة عملية واقعية، عن مدى تراجع قوة السيادة الوطنية المحلية في لبنان، بفعل عوامل عديدة ومؤثرات مختلفة متنوعة، ومن ذلك:

الأزمة الاقتصادية: أدت الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان إلى تراجع ملحوظ في القيمة الشرائية، إثر انهيار قوة الليرة اللبنانية وقيمتها، ما زاد في معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي اضطر بالحكومة اللبنانية إلى تبني سياسات تشفوية، وكذلك إجراء إصلاحات اقتصادية كثيرة، وكل ذلك كان بضغط المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبالطبع هذا التدخل له تأثير سلبي على السيادة الوطنية للبنان، فهذه المؤسسات الدولية لا تقدم النصائح الاقتصادية للبنان، بل تفرض شروطها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (مركز الجزيرة للدراسات، 2020)، وطبعاً هذه التدخلات تؤثر سلباً على السيادة الوطنية اللبنانية، إذ إنها تفرض الإصلاحات المالية والاقتصادية فرضاً إلزامياً (World Bank, 2020)، والمنظمات المالية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) تؤثر على السيادة الوطنية من خلال وضع معايير وقواعد للحوكمة الاقتصادية، هذه المعايير تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، لكنها أيضاً تفرض تحديات على السياسات الاقتصادية الوطنية (OECD, 2021).

أزمة اللاجئين السوريين: فالنزوح القسري من سوريا، نتيجة لمعارك استمرت سنوات طوال، أدت إلى ضغط كبير على الموارد والخدمات العامة في لبنان، فالحكومة وجدت نفسها ملزمة بالتعاون مع منظمات دولية، لتوفير الدعم للاجئين، وقد أثر ذلك تأثيراً كبيراً على قدرة لبنان على اتخاذ قرارات مستقلة بما يخص سياساته الداخلية (UNHCR, 2019)، والأمر بالأمر يُذكر، فحول الاتحاد الأوروبي أعلنت رفضها مساعدة وزارة التربية اللبنانية ودعمها مادياً، ما لم تفتح المدارس الرسمية بعد الظهور لتعليم اللاجئين، والمنظمات الإنسانية الدولية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، لها دورها في دعم الدول التي تواجه أزمات إنسانية، وكذلك لها دورها في التدخل على السيادة الوطنية المحلية، فأزمات اللاجئين السوريين تؤثر على السيادة الوطنية اللبنانية، لوقوع لبنان في ضغط التعاون الدولي (UNHCR, 2019).

الاتفاقيات الدولية: لبنان ملتزم باتفاقيات دولية متعددة، بما يؤثر على سياساته الداخلية والخارجية، ومن ذلك لبنان عضو في اتفاقية باريس للمناخ، وهذا يلزمه باتخاذ إجراءات للحد من انبعاثات الكربون، وفق إرشادات الاتفاقية وأوامرها، بما يؤثر على سياساته البيئية والاقتصادية (Paris Agreement, 2016).

الأمن السيبراني: ولبنان هنا مثل الكثير من الدول في العالم، يتعرض لتهديدات كبيرة في مجال الأمن السيبراني، والهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، مثل الشبكات الكهربائية والمصارف، لذا لبنان مثل الدول الأخرى، يطلب التعاون الدولي لمواجهة هذه الهجمات، وبالتالي هو لا يقدر على حماية سيادته الوطنية بمفرده، الحماية التامة (Cybersecurity Ven-ures, 2022).

تعزيز الشفافية: فالتحولات القانونية العالمية، مثل وجوب مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، تتطلب التعاون الدولي، منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) تضغط على الحكومات لتبني سياسات واضحة تحترم حقوق الإنسان، وتعزز الشفافية والمساءلة، في لبنان، تأثير هذه المنظمة كان واضحاً، إذ تم الضغط على الحكومة اللبنانية كثيراً، لتبني سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الجيدة (Transparency International, 2021).

حقوق لبنان البحرية: الخلافات الدولية على الحدود أمر واقع (أبو الوفا، 2009)، لكن الخلافات على الحدود البحرية تتميز بسمات تكاد تجعلها جزءاً لا ينفصل من مسار العلاقات الدولية: (Mer-rill, 2011)، فالبحر الأبيض المتوسط هو المرفق الحيوي الذي يدعم اقتصاد لبنان والعمليات

التجارية، لكن سنة 2006، تعرض لبنان لانتهاك سيادته المحلية، بقصف إسرائيلي لخزائين للنفط في محطة الجية الكهربائية، بما فيهما من زيت ثقيل (وزارة البيئة اللبنانية، 2007)، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الكوارث البيئية البحرية، بفعل انسكاب الزيت بقوة في مياه البحر (حمادي، 2010)، وقد اعترفت وزارة البيئة اللبنانية بأن عمليات التنظيف شملت 407 ألف متر من الفيول، وألف متر مكعب من المياه الملوثة بالنفط، واستمرت عمليات التنظيف حتى سنة 2016 ضمناً (جريدة السفير اللبنانية، 2016).

والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فسنة 2021، امتلأت مساحة طويلة من الشاطئ اللبناني، بالأخص المنطقة الممتدة بين الناقورة وصور، بقع سوداء جراء تسرب نفطي، تسببت به واحدة من سفن العدو الإسرائيلي، وهو تلوث كفيل بتهديد التنوع البيولوجي البحري الغني، والتأثير في سكان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو مظهر من مظاهر تدمير البيئة (ياسين، 2021).

ولم يتوقف انتقاص السيادة الوطنية اللبنانية عند هذا الحد، للأسف، ففي 20 كانون الأول، سنة 2006، صدر قرار تحت رقم 61/194، اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال دورتها الحادية والستين، المخصصة لـ «البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية»، عبرت فيه الجمعية العامة عن قلقها إزاء التداعيات السلبية لهذا الحدث؛ لما تسبب به من آثار خطيرة على صحة الإنسان والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك، ودعت حكومة إسرائيل إلى تحمل مسؤولية التعويض لحكومة لبنان، عن تكاليف إصلاح الأضرار البيئية التي سببتها المدمرة (الموقع الرسمي للأمم المتحدة)، التي قامت بهجوم متعمد، مع علمها بأن هذا الهجوم سيؤدي إلى أضرار كبيرة على المدى الطويل تلحق بالبيئة الطبيعية، ويمكن أن يشكل هذا الهجوم جريمة حرب (جريدة السفير اللبنانية، 2016)، مقدرة التعويضات المتوجبة على إسرائيل تجاه لبنان بـ: 856,4 مليون دولار (موقع الأمم المتحدة)

إذًا، ما الذي ينتهك السيادة المحلية الوطنية اللبنانية، والمجتمع الدولي كله في صف لبنان، تجاه هذا العدوان السافر؟ هناك أمران اثنان، الأمر الأول أن المجتمع الدولي، لم يلزم إسرائيل بشيء، بل اكتفى بالتقديرات المادية التي ظلت حبراً على ورق، إذ لم تدفع إسرائيل شيئاً على الإطلاق، ما جعل القيمة القانونية لهذا القرار لا تساوي شيئاً، والأمر الثاني أن عدوان 2021، مر على المجتمع الدولي مرور الكرام، فوزارة الخارجية والمغتربين أرسلت إلى الأمم المتحدة تقريراً أعدته الهيئة الوطنية للبحوث العلمية إلى مندوبة لبنان الدائمة في الأمم المتحدة، السفيرة أمل مدللي، مبينة فيه حجم الأضرار الذي يحتاج إلى سنوات طويلة للخلاص منه، كما توجه وزير الخارجية والمغتربين شربل وهبة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرتش، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة إنغر أندرسون، يطالب بتحديد أسباب التسرب، وتحديد الجهة المسؤولة ليطالبها لبنان بالتعويض، إذ لا طاقة له بمواجهة هذه الكارثة البيئية القاسية، ولا الحد من أضرارها المرتفعة (موقع المنار الإلكتروني، 2021)، وعلى الرغم من كل هذه المطالبات، وتبيان حجم الأضرار الفادح،

وما تسبب به هذا العدوان من نفوق عدد هائل من الأسماك والمخلوقات البحرية الأخرى، والتلوث البيئي، لم يتحرك المجتمع الدولي لإصدار أي قرار لإدانة إسرائيل أو تحميلها المسؤولية، وبالتالي، عدوان 2006 تحرك المجتمع الدولي وأقر للبنان بحقوق مادية بلا فائدة إذ لم يحصل على شيء منها، وعدوان 2021 لم يتحرك المجتمع الدولي حتى، وفي الحالتين، تم التعدي على سيادة لبنان الوطنية المحلية، وفي الحالتين لم يستفد لبنان أي شيء، ولا يوجد ما يضمن تكرار هذه الاعتداءات وسواها.

ومما لا شك فيه، أن إشكالية السيادة الوطنية المحلية اللبنانية، ليست بالأمر الجديد، بل لها أبعادها التاريخية، من الاستعمار العثماني والانتداب الفرنسي، حتى جاءت أزمة 1975، بأبعادها الداخلية، معبرة عن رفض الكثيرين في الشعب اللبناني للنظام السائد منذ سنة 1943، ومطالبتهم بإقامة نظام قانوني جديد، لكن إرادتهم تمت مجابتهما برفض من قبل القائمين على الحكم، ما أدى إلى التنازع الداخلي الذي انطلقت شرارته سنة 1975.

وفعلياً، أكثر ما يسيء إلى النظام اللبناني، هو تكريس الطابع الطائفي على المستوى القانوني، إذ تمّ تكريس نوع من الاستقلالية للطوائف اللبنانية، وذلك بفعل مجموعة من المراسيم صدرت منذ زمن الانتداب، أي بين سنتي 1936 و1938، حيث منحت الطوائف اللبنانية بموجب تلك المراسيم صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية خاصة بكل منها، وتتعلق بإدارة كل طائفة أو حتى كل مذهب لشؤون رعاياه على مستوى الأحوال الشخصية. وقد طبقت هذه المراسيم أولاً على الطوائف المسيحية، ولم تطبق على الطوائف المسلمة إلا بين سنوات 1955 و1962 و1965، أي على السنة والدروز والشيعية تبعاً.

أما سبب هذا التفاوت الزمني في التطبيق فيعود إلى الاعتراض الإسلامي عليها، والذي يعود إلى اعتبارات تاريخية، فلبنان كبقية الشرق الأوسط كان محكوماً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بالشريعة الإسلامية، وهي تشريع عام يعالج الأمور الدينية والأمور الحياتية في آن معاً.

صدر قانون 1962 ينظم الشؤون القضائية للطوائف، ويحدد القانون المطبق بالنسبة إلى كل طائفة، وقد ضمن الدستور اللبناني في المادتين التاسعة والعاشر للمواطنين، احترام وضعياتهم الشخصية ومصالحهم الدينية، بشرط عدم الإخلال بالنظام العام، وهذه الوضعية جاءت لتضاف إلى الطائفية السياسية ولتشكل معها وضعاً قانونياً وواقعياً لا يوجد له مثيل في العالم (بيضون، 2013).

لقد كان للنموذج الطائفي عواقب سيئة على النظام السياسي والمواطن في الوقت نفسه، فعلى مستوى المواطن نتج عن الوضعية المذكورة انتهاك لمبادئ حقوق الانسان وقواعد الدستور اللبناني الذي يكرس المبادئ والتي تتمثل:

- بانتهاك حرية المعتقد للمواطن من خلال التدخل لفرض مذهب معين عليه، فإذا كان الانتماء

إلى الطائفة قبل الانتماء إلى الوطن لا يشكل شعورًا حقيقيًا لدى اللبناني، إلا أنه يؤلف واقعًا يُدفع إليه بشكل رسمي، فالهوية الطائفية مكرسة بوضوح في القانون اللبناني العام، وهي تتطوي على التزامين:

أ- الالتزام بالانتماء إلى المذهب، بحيث يلتزم الفرد قانونًا بإعلان الطائفة الدينية التي ينتمي إليها بشكل رسمي، ويسجل ذلك في سجل النفوس المدني ويذكر على بطاقة الهوية الشخصية.

ب- التزام بالانتماء إلى إحدى الطوائف الثمانية عشرة المعترف بها رسميًا في لبنان.

ج- انتهاك لمبدأ تكافؤ الفرص أمام اللبنانيين، وانتهاك شرطي التفوق والحياد في الوظيفة العامة، إذ يعتمد مبدأ المحاصصة الطائفية في المادة 95 التي كانت بنسبة 5 للمسلمين مقابل 6 للمسيحيين، وأصبحت مناصفة في ظل اتفاق الطائف، كشرط لتولي الوظيفة العامة في لبنان، ولتصبح بعد الطائف بمعدل 6 و6 مكرر كما هو متعارف عليه.

وعلى مستوى الطوائف، خلق هذا الوضع نوعاً من الاستقلالية لدى الطوائف، والتي باتت تدافع عبر ممثليها في البرلمان والحكومة عن مصالحها، من دون أن يكون هناك اهتمام بالقضايا الوطنية، وبالتالي استمر التقسيم الذي كان اللبنانيون يحاولون الخروج منه بعد اتفاق الطائف الذي أنهى مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية، وباعترافها للطوائف باستقلالية تنظيم نفسها، أعطت المراسيم المتعلقة بالطوائف الإسلامية وضعية قانونية مساوية لتلك المعطاة سابقاً لغير المسلمين، وهكذا خلقت نظاماً طائفيًا تشكل فيه كل طائفة كيانًا مستقلًا له مجلسه الخاص، ولجانه ومؤسساته، ومحاكمه وتشريعاته.

إن الاستقلال الذاتي الممنوح لمختلف الطوائف الدينية في لبنان يعطيها إمكانية المحافظة على خصائصها وامتيازاتها، فبإمكان كل طائفة تحديد نظامها وتطوير استقلاليتها داخل الدولة، من دون أن يكون لهذه الأخيرة سلطة فعلية للتدخل ضمن نطاق العمل الطائفي (بيضون، 2013)، وكل هذا مما ينتقص من السيادة الوطنية اللبنانية فعليًا، وبمعايير داخلية، قبل أن يتم انتقاصها بتدخلات دولية لأسباب شتى، ولعدوان متكرر من إسرائيل على الحدود اللبنانية، من دون أدنى مراقبة أو حساب.

خاتمة

تُبين الدراسات أن السيادة الوطنية المحلية لأية دولة، تتأثر تأثيرًا مباشرًا بالتدخلات الدولية والإقليمية، والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لها تأثيرها المباشر على قدرة الدول على اتخاذ قرارات مستقلة، إذ تفرض عليها شروطها الاقتصادية والسياسية، أو توجهها للتعامل مع الأزمات البيئية، والكوارث الصحية، هذا ولا بد أن التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، على مدار دول العالم، تفرض تحديات جديدة على السيادة التقليدية المحلية، فإما أن يرفض بعض الدول ذلك ويتعرض للنقد الدولي، وإما أن يتكيف في التعاون مع المعايير الدولية؛ لضمان الاستقرار وتحقيق الأهداف.

ومن الخلاصات التي توصلنا إليها في هذا البحث، ما يأتي:

تأثير المنظمات الدولية: تؤدي المنظمات الدولية دورًا محوريًا في تحدي السيادة الوطنية من خلال فرض شروط وإجراءات تتماشى مع المصالح الدولية.

التحديات الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية العالمية تؤثر على السياسات الوطنية، وتفرض على الدول تبني سياسات تتماشى مع التغيرات العالمية.

الهجرة والنزوح القسري: الأزمات الإنسانية تضيف ضغوطًا كبيرة على السيادة الوطنية، ما يستدعي تعاونًا دوليًا لتقديم الدعم اللازم.

التنظيمات الصحية والبيئية: المنظمات الصحية والبيئية الدولية تفرض تحديات جديدة على السياسات الوطنية، من خلال توجيهات وإرشادات ملزمة.

الأمن السيبراني والجريمة المنظمة: التهديدات السيبرانية والجريمة العابرة للحدود تتطلب تعاونًا دوليًا لمواجهتها، ما يؤثر على السيادة الوطنية.

ومما قد نسعى إلى البحث فيه بأبحاث قادمة، أو نوصي الباحثين بالبحث العلمي الأكاديمي فيه، المسائل الآتية:

- إجراء دراسات مقارنة بين دول مختلفة لفهم كيفية تأثير المنظمات الدولية على سيادتها الوطنية.
- تحليل مفصل لتأثير الأزمات الاقتصادية والصحية العالمية على السياسات الوطنية للدول المختلفة.
- دراسة تأثير النزوح والهجرة على السيادة الوطنية للدول المستضيفة وكيفية إدارة هذه الأزمات، دراسة تحليلية ميدانية مفصلة.

مراجع البحث

- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2019). تقرير حول تغير المناخ. Retrieved from <https://www.ipcc.ch/ar>
- الفقي، أحمد. (2015). حقوق الإنسان والسيادة الوطنية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2019). تقرير حول أزمة اللاجئين السوريين. Retrieved from <https://www.unhcr.org/ar>
- الموقع الرسمي لجوجل. (2022). Retrieved from <https://www.google.com>
- سعيد، محمد. (2019). التحديات الدولية والسيادة الوطنية. بيروت: دار النهضة العربية.
- غانم، سامر. (2018). التطور التاريخي لمفهوم السيادة. عمان: دار الفكر.
- مركز الجزيرة للدراسات. (2020). الأزمة الاقتصادية في لبنان. Retrieved from <https://studies.aljazeera.net>
- بيضون، أحلام. (2013). إشكالية السيادة والدولة: نموذج لبنان. بيروت: الجامعة اللبنانية.
- جريدة السفير اللبنانية، 2016.
- حمادي، أحمد محمود. (2010). تلوث البيئة في لبنان بسبب عدوان تموز 2006 ومسؤولية إسرائيل في ضوء القانون الدولي الإنساني (رسالة ماجستير في القانون العام)، الجامعة الإسلامية، خلد، لبنان.
- أبو الوفا، أحمد محمد (2009-2008). القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ياسين، خضر. (2021). مسؤولية العدو الإسرائيلي عن التلوث النفطي جنوب لبنان - دراسة قانونية منشورة في صفحة وزارة الإعلام اللبنانية.
- Al Jazeera. (2020). War in Syria: A complex and multifaceted conflict. Retrieved from <https://www.aljazeera.com>
- Cybersecurity Ventures. (2022). The cybersecurity ecosystem. Retrieved from <https://cybersecurityventures.com>
- EU. (2021). European Union legislation. Retrieved from <https://europa.eu>
- Europol. (2020). Europol annual report. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu>
- FATF. (2019). Financial Action Task Force: Annual report. Retrieved from <https://www.fatf-gafi.org>
- Hufbauer, G. C., Schott, J. J., Elliott, K. A., & Oegg, B. (2007). Economic Sanctions Re-

- considered. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.
- International Criminal Court. (2017). Annual report. Retrieved from <https://www.icc-cpi.int>
 - Interpol. (2020). Interpol in action. Retrieved from <https://www.interpol.int>
 - ILO. (2019). International Labour Organization: Standards and guidelines. Retrieved from <https://www.ilo.org>
 - Kobrin, S. J. (2017). Economic globalization and sovereignty. *International Studies Quarterly*, 61(1), 59-72.
 - Lynch, M. (2013). *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*. New York: Public Affairs.
 - OECD. (2021). Economic outlook. Retrieved from <https://www.oecd.org>
 - Paris Agreement. (2016). The Paris Agreement on climate change. Retrieved from <https://unfccc.int>
 - Stiglitz, J. E. (2010). *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy*. New York: W. W. Norton & Company.
 - Transparency International. (2021). Corruption perceptions index. Retrieved from <https://www.transparency.org>
 - UN Security Council. (2021). Resolutions and decisions. Retrieved from <https://www.un.org/securitycouncil>
 - UNHCR. (2019). Global trends: Forced displacement in 2019. Retrieved from <https://www.unhcr.org>
 - UNWTO. (2020). World Tourism Organization annual report. Retrieved from <https://www.unwto.org>
 - WHO. (2020). WHO guidelines on COVID-19 response. Retrieved from <https://www.who.int>
 - World Bank. (2020). World Development Report. Retrieved from <https://www.worldbank.org>
 - WTO. (2019). World Trade Organization annual report. Retrieved from <https://www.wto.org>
 - <https://www.moe.gov.lb>
 - <https://www.ministryinfo.gov.lb>
 - J. G. Merill (2011), *International Dispute Settlement*, Fifth edition, Cambridge University Press.
 - <https://almanar.com.lb>, 2/3/2021
 - www.un.org - A/RES/61/194